



ملف: ندوة “مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني”

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

حددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني

أنيس فوزي قاسم

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني " (14 و 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني

أنيس فوزي قاسم

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني

أنيس فوزي قاسم

كان المشروع الوطني الفلسطيني واضحًا لا غموض فيه، وانعقدت راية الإجماع الوطني الفلسطيني على أرضية الميثاق القومي الفلسطيني الذي أفرز منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم تعديل الميثاق وأصبح يعرف باسم الميثاق الوطني الفلسطيني. وتشكلت أجهزة المنظمة المختلفة ووضعت أنظمتها وأنشئ الصندوق القومي الفلسطيني الذي تولى رئاسته رموز فلسطينية حظيت بالثقة والصدقية، وأنشئ لها مركز الأبحاث الفلسطيني الذي كان يزود صاحب القرار بالمعلومات التي تساعد على صوغ قراراته، وأنشئ مركز للتخطيط تولاه أكثر الشخصيات الأكاديمية علمًا والتزامًا.

وخلال عامين من نشوء المنظمة، تم توارث رئاستها بانضباط وانتظام، إذ انتقلت الرئاسة من المرحوم أحمد الشقيري إلى المرحوم يحيى حمودة. وحين دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة على إثر عدوان 1967، وإعادة ترتيب المجلس الوطني الفلسطيني ودخول فصائل المقاومة المسلحة إلى المجلس، تم انتخاب المرحوم ياسر عرفات رئيسًا للمنظمة من دون اضطراب أو تحدٍ لإجراءات الانتقال والتوارث، وهذا مؤشر إيجابي على ترسيخ الإجراءات واحترامها.

وظلت المنظمة هي المظلة التي يقف تحتها جميع من آمن والتزم الأهداف المحددة في ميثاقها، لأن ذلك الميثاق هو العقد الاجتماعي للفلسطينيين، ولا شك في أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين قبلت بالمنظمة ممثلًا لها، ولم يشذ أيّ فصيل أو مجموعة أفراد وازنة عن هذا التمثيل. وانتظمت الاتحادات الطلابية والمهنية والنسوية كافة تحت لوائها، ما خلق انطباعًا عربيًا ودوليًا على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ونجحت المنظمة في الاستفادة من هذا الإجماع على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، لا سيما قد قدمت أفواجًا من الشهداء والجرحى والأسرى، وقامت برعاية أطفالهم وعائلاتهم، وأنشأت مراكز طبية في المخيمات الفلسطينية وتولت مهمة الدفاع عن الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، وأحيانًا تولت قطاع التعليم في بعض المناطق إضافة إلى نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). ومع ذلك، فلا بدّ من الإقرار أنّ المنظمة على الرغم من نشاطها على مستوى المخيمات الفلسطينية على نحو خاص، فإنها لم تحدث التغيير المطلوب من حركة تحرر لإحداث نهضة فلسطينية وإعادة بناء الإنسان الفلسطيني المنقل بتكرات عديدة مرت عليه.

ثمّ انتقلت المنظمة إلى مرحلة متقدمة من النضال السياسي والديبلوماسي، فقد قبلت بصفة مراقب في الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 3237 الصادر بتاريخ 1974/11/25، وبهذه الصفة منحها المنظمة الدولية الوضع ذاته في جميع الهيئات المنبثقة عنها، كما منحها حق الاشتراك في المؤتمرات الدولية كافة التي تعقد تحت إشرافها مثل مؤتمر المياه ومؤتمر السكان ومؤتمر الغذاء الدولي. وقبل ذلك، أعلنت الجمعية العامة أنّ منظمة التحرير هي ممثل الشعب الفلسطيني، وفي 1975/12/4 دعيت منظمة التحرير للاشتراك في مناقشات مجلس الأمن الدولي آنئذٍ الخاصة بالاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومن اللافت للنظر أنّ الدعوة وجهت إلى المنظمة على أساس المادة (37) من إجراءات المجلس، وهي المادة المخصصة لدعوة "الدول" وليس لأفراد أو منظمات.

وفي العام 1976، قبلت منظمة التحرير عضوًا في جامعة الدول العربية، وتبع ذلك انضمامها للعديد من المنظمات العربية مثل صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية والعديد من الاتفاقيات العربية المشتركة، واتفاقية الرياض لتنفيذ الأحكام القضائية. وأصبح لمنظمة التحرير بعثات دبلوماسية في أكثر من مئة دولة في مختلف القارات، وحظيت هذه البعثات بامتيازات دبلوماسية كاملة وأحيانًا ببعض الامتيازات.

وحيث تصدت الولايات المتحدة في العام 1988 لبعثة منظمة التحرير في نيويورك طالبة إغلاقها بزعم أنها بعثة تمثل منظمة إرهابية، اعترضت الأمم المتحدة على تصرف الولايات المتحدة وذهبت إلى محكمة العدل الدولية واستدرجت فتوى قانونية من المحكمة الدولية تؤيد موقف الأمم المتحدة بما أنّ بعثة منظمة التحرير معتمدة لدى المنظمة الدولية، وبحسب اتفاقية المقر بين هيئة الأمم والولايات المتحدة يحق للأولى دعوة من تراه ملائماً.

انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بين جميع حركات التحرر الوطني في العالم بهذا الوضع الذي كان قريباً من وضع دولة كاملة العناصر، وتمتعت بهذا الوضع بما أنها كانت تتبنى قضية عادلة حازت تعاطف قطاعات واسعة واحترامها في الأوساط العالمية الرسمية والشعبية على حدّ سواء. وبفضل المنظمة اعتيدت القضية الفلسطينية إلى المسرح الدولي بصفتها قضية ساخنة استحوذت على الاهتمام العالمي. ومن المهم ملاحظة أنّ جميع هذه الانجازات قد تمّ احرازها بينما كان ميثاق المنظمة يعلن أنّ هدفها هو تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولم يسبق أن اعترضت أي جهة رسمية أو غير رسمية على ما ورد في الميثاق من نصوص.

هذا الزخم الذي قادته منظمة التحرير بنجاح عبر ثلاثة عقود تقريباً (على الرغم من وجود البرنامج المرحلي في العام 1974)، بدأ يفقد صدقيته بالتدريج مع بداية مسلسل التنازلات الذي دشنته قادة منظمة التحرير بداية من اجتماع المجلس الوطني في القاهرة في العام 1974. في ذلك الاجتماع تمّ الإعلان عن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير ذي النقاط العشر، والذي انطوى، عملياً، على تنازل المنظمة عن هدف التحرير إلى القبول بقيام سلطة فلسطينية على أي أرض يتم الجلاء عنها. وبدأ المرحوم ياسر عرفات يهيئ جماهيره لما هو آت، فأعلن في باريس أثناء زيارته الرسمية لفرنسا بتاريخ 1989/5/2 أنّ الميثاق الوطني أصبح "كادوك"، مستخدماً التعبير الفرنسي الذي يعني أنّ الميثاق قد عفا عليه الزمن. وأرسل قادة المنظمة رسائل عبر سفراء المنظمة المنتشرين في أوروبا بأن منظمة التحرير على استعداد للتنازلات، والحديث مع القادة الإسرائيليين الرسميين وشبه الرسميين، والتواصل مع الوسطاء الذين نشطوا لحض منظمة التحرير على التنازل، وإبداء المرونة، وأن تتحلّى بـ "الواقعية".

وقبل ذلك بقليل، جاء إعلان الجزائر في العام 1988، والذي سمي "إعلان الاستقلال" وذلك ترطيباً وتمريزاً للتنازلات الخطيرة التي أعلنها قادة المنظمة في المؤتمر من حيث قبولهم قرار التقسيم رقم (181) وقبولهم القرار (242). وكان هذا الإعلان، عملياً، دس السمّ في العسل. وبما أنه لم تتم الاستجابة لذلك التنازل، فقد بدأ القادة يبحثون عن تنازل أكثر إغراء للإسرائيليين، وقد أجاد الإسرائيليون لعبة الابتزاز.

جاءت الفرصة مواتية لقادة المنظمة حين بدأت مفاوضات مدريد - واشنطن، لكي يتهافتوا على تقديم تنازلات للإسرائيليين، ذلك أنّ القادة كانوا يعيشون حالة رعب من أن يتحول الوفد المفاوض برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي إلى "قيادة بديلة" قياساً على ما حصل مع سعد زغلول وحزب الوفد. وفي أثناء مفاوضات واشنطن فتح قادة المنظمة قنوات اتصال مع الإسرائيليين عبر الوسطاء النرويجيين. وقبل التعرض لمحتوى وثيقة الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ واتفاق أوسلو I وأوسلو II وآثارها، يجب استرجاع ما سجله السيد اوري سافير في كتابه "المسيرة"، إذ دون وقائع الجلسات السرية التي عقدت مع الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ أحمد قريع ومعه هو بصفته مدير مكتب شمعون بيريس. وقد أصابت سافير شكوك من جدية الوفد المفاوض الذي كشف أوراقه التفاوضية مبكراً، على خلاف التكتيك المتبع عادة في المفاوضات. وقد عبّر سافير عن شكوكه لرئيسه شمعون بيريس الذي بعث مستشاره القانوني، المحامي المجرّب يوثيل زينجر، سرّاً إلى أوسلو لفحص نيات الوفد الفلسطيني، وبعد اجتماعات دامت ثلاثين ساعة، عاد زينجر إلى بيريس وقال له: "شمعون، إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع هؤلاء الناس، سنكون بهائم". ولأبي مراقب أو باحث أن يستنتج من هذا القول كيف جرت المفاوضات، إذ من الواضح أنّ المفاوض الفلسطيني ذهب إلى أوسلو رافعاً الراية البيضاء. ولا عجب أن أحسنت إسرائيل عملية الابتزاز حتى الثمالة.

وقبل الدخول في فصول وثنائق أوسلو، يجب استرجاع أهم ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني¹ الذي انعقد لواء الإجماع الفلسطيني عليه. ورد في الميثاق أنّ تحرير فلسطين هو "واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية

¹ "الميثاق الوطني الفلسطيني (1968)"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شوهد في 20/9/2016، في: <http://bit.ly/1gaBG3t>

والإمبريالية عن الوطن العربي" و"لتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين" (المادة 15)، ثم يعلن الميثاق "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه" (المادة 19)، ويقرر بطلان "كل من تصريح بلفور وصك الانتداب" (المادة 20)، وأنّ الشعب الفلسطيني "يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرًا كاملاً..." (المادة 21).

وحين وصل القادة الفلسطينيون إلى نفق أوسلو، قاموا، أولاً، بتبادل ما يسمى بـ "رسائل الاعتراف"، والتي تعهدت فيها منظمة التحرير بما يلي:

- حق إسرائيل في العيش بأمن وسلام.
- أن تقبل منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و338.
- تلتزم المنظمة المسار السلمي والحل السلمي للمشاكل القائمة بين الطرفين وأنّ جميع المسائل المتعلقة بمفاوضات الحل النهائي تحل بطريق المفاوضات.
- أن تنبذ المنظمة العنف والإرهاب.
- سوف تتحمل المنظمة مسؤولية عناصرها وموظفيها جميعهم ضماناً لعدم خرق الالتزامات الواردة في الاتفاق.
- أنّ المنظمة سوف تعدّل ميثاقها الوطني انسجاماً مع الالتزامات الواردة أعلاه.

بنظرة سريعة، يتضح أنّ ما ورد في رسالة الاعتراف يتناقض تناقضاً مباشراً مع مواد أساسية في الميثاق الوطني. فالاعتراف بإسرائيل يطهر "الغزوة الصهيونية والإمبريالية" ويدعم وجودها بدلاً من تصفيتيها، وتمّ تيرئة بلفور وعصبة الأمم والأمم المتحدة مما اقترفوه من إجحاف بحقوق الفلسطينيين، وأنّ الشعب الفلسطيني قبل بالحلول البديلة لتحرير فلسطين. وحين قدّم اسحق رابين رسالة الاعتراف مع مشروع إعلان المبادئ إلى الكنيست، اختتم خطابه بقوله: "إنّ هذا انتصار للصهيونية".

ثم وقّعت منظمة التحرير إعلان المبادئ واتفاقية غزة - أريحا ثم اتفاقية واشنطن، ولم يرد في أي من هذه الوثائق، بما في ذلك الاتفاقيات الموقّعة بعد ذلك، أي التزام إسرائيلي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تعهد باحترام اتفاقيات جنيف وتطبيقها أو أنها مسؤولة بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، وليس هناك

من اعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، وغير ذلك من الحقوق الأساسية للفلسطينيين. أما المسائل الأساسية الأخرى الواقعة في صلب النزاع مثل حق عودة اللاجئين والقدس والمستوطنات، فقد اتفق الطرفان على تأجيل بحثها لمفاوضات الوضع النهائي، مما يعني قبول الطرفين بأنها مواضيع متنازع عليها، وأنّ الحق الفلسطيني فيها مسألة تحتاج إلى نقاش.

وما زلنا نعيش مرحلة أوسلو، ونشاهد أنه تم تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة مستوطنات إسرائيلية، وتمت مصادرة المياه الفلسطينية وألحق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وأنه لا صلاحية للفلسطينيين على حدودهم الدولية أو المعابر الدولية. وتمّ تجريف القدس إلى درجة أن وصل المستوطنون إلى أقدس مقدسات المسلمين والمسيحيين، وهكذا يبدو أنّ إقامة دولة فلسطينية، كما بشر به القادة الفلسطينيون، أصبح أمرًا مستحيلًا، أو يكاد. ولا بدّ من إضافة بندٍ مهم، وهو أنّ أحد آثار الدخول في أوسلو هو أنها قتلت المناعة التي كانت تسيطر على الحكومات العربية في مقاطعتها القوية لكل نشاط أو إنتاج إسرائيلي.

ومن هنا لا بدّ من تسجيل ملاحظتين قد يكون من المهم أن نتمعن فيهما بدقة وانتباه. الأولى تتعلق بمقارنة اتفاقات أوسلو مع المواثيق الثلاثة التي أعلن الميثاق الوطني بطلانها، وهي تصريح بلفور وصك الانتداب والتوصية بتقسيم فلسطين. هذه المواثيق الثلاثة كانت، على ظلمها وقبحاتها وانتهاكاتها، أكثر رحمة وحرصًا على الفلسطينيين وفلسطين من أي من اتفاقات أوسلو. ذلك أنّ تصريح بلفور ورد فيه نص صريح وقاطع من أنّ لا شيء في قيام وطن قومي لليهود في فلسطين سوف يؤثر في الحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية (أي العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين). ثم جاء صك الانتداب وأكد التزام دولة الانتداب المحافظة على الوحدة الجغرافية لفلسطين، وأنه لا يجوز لدولة الانتداب تأجير الإقليم الفلسطيني أو تجزئته. وأورد صك الانتداب نصوصًا واضحة على حماية القدس والمقدسات الإسلامية على نحو خاص. يضاف إلى ذلك أنّ الانتداب بصفته "عهدة مقدسة"، يجب أن ينتهي إلى حق تقرير مصير الشعب الواقع تحت الانتداب، وأكدت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية في أربع قضايا رئيسة عرضت عليها بما فيها قضية الجدار العازل. وإذا وصلنا إلى التوصية بتقسيم فلسطين، فإنّ التوصية اقترحت منح الفلسطينيين "دولة"، ولو على أقل من نصف التراب الفلسطيني، وضمنت لهم حقوقًا متساوية مع اليهود في الدولة اليهودية.

وبالمقارنة، لم يرد في أي من اتفاقات أوسلو نص يحمي الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين، عدا الحقوق السياسية. وإذا التزمت دولة الانتداب بعدم تجزئة الإقليم الفلسطيني، قبل القادة الفلسطينيين في اتفاق أوسلو بتجزئة المجرأ إلى مناطق "أ"، و"ب"، و"ج". وإذا نص صك الانتداب على حماية المقدسات الإسلامية، فقد وافق القادة الفلسطينيون على تقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل، ونشاهد الآن تكراراً للتجربة في القدس. وإذا طرحت التوصية بالتقسيم في العام 1947 "دولة عربية"، فإنّ مثل هذا النص لم يرد في أي من اتفاقيات أوسلو.

أمّا الملاحظة الثانية التي تستحق الدراسة والتعمق فيها، فهي أنه حين ناقشت حكومة الحرب البريطانية صك إعلان بلفور، لم يشترك الفلسطينيون أو العرب في تلك المناقشات، ومع ذلك جاء النص واضحاً على حماية الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين. كما لم يشترك الفلسطينيون في صوغ صك الانتداب، ولم يكن للعرب وجود ملموس في تلك الفترة. ومع ذلك جاء صك الانتداب ببعض الحماية للفلسطينيين ومقدساتهم. أمّا التوصية بالتقسيم فقد جاءت في وقت كان الاشتراك الفلسطيني والعربي اشتراكاً مرعوباً ومترددًا، ولم يحمل وجودهم أي وزن. ومع ذلك جاءت التوصية بـ "دولة" للفلسطينيين ولو على أقل من نصف أرضهم.

أمّا حين جاءت أوسلو، فقد تولى الفلسطينيون الأمر بأنفسهم وهم الذي فاوضوا وأخذوا زمام الأمور بأيديهم، ومع ذلك سجلوا فشلاً ذريعاً في عدم الحصول على أي حق، ولو كان متواضعاً، لشعبهم. كان الآخرون أكثر حرصاً، ولو نسبياً، على الفلسطينيين وفلسطين مما كان عليه القادة الفلسطينيون، وهذا أمر مثير للاستهجان والتساؤل والإحباط.

ومن هنا نصل، بعد هذا الاستعراض، إلى التساؤل: أين نحن ذاهبون؟ وكيف نعيد صوغ المشروع الوطني الفلسطيني؟

قبل الحديث عن صوغ المشروع الوطني الفلسطيني، يجب أن ينطلق الفلسطينيون من أساسيات لا يحيد عنها قائد أو فصيل أو مجتهد مهما علا مركزه. وهذه الأساسيات هي: أنّ الصهيونية حركة استعمارية استيطانية خطيرة على الوجود البشري، ولا يكمن خطرهما فقط في نظام الأبارتهايد الذي تقوم عليه، بل إنها غير قابلة للتفاوض والتنازل والمصالحة أيضاً. ومن اللافت للنظر أنّ الرأسمالية تغيرت عبر مسيرتها، والماركسية أصابها

التغيير في النظرية والتطبيق، والمسيحية تفرعت إلى اجتهادات وطوائف، والإسلام ما زال يعيش حالة تفكيك وإعادة تركيب. أما الصهيونية، والتي مضى عليها أكثر من مئة عام، فلم يطرأ عليها أي تغيير أو اختلاف في الاجتهاد. ظلت ثابتة لا يخالها التغيير. والمستشرقون الفلسطينيون الذين ظنوا بحسن نية أو سذاجة أنهم يتعاملون مع حركة عادية قابلة للمفاوضة والمصالحة أخفقوا في ملاحظة أنّ أي مجاملة للمصالحة والمسالمة مع الفلسطينيين تاريخياً قد باءت بالفشل، وذلك بداية من أحاد هاعام (مؤسس الصهيونية الثقافية) إلى يهودا ماجنز (أول رئيس للجامعة العبرية) إلى ناحوم جولدمان (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) وآخرين، والذين، بسبب مساعيهم، تمّ نبذهم.

إنّ الاتصالات العربية مع القادة الصهاينة والإسرائيليين جميعها، بما فيها المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت في العام 2002، لم تجد طريقها إلى أصحاب القرار، بل لا بدّ أن نذكر أنّ إعلان المبادئ الذي هو صناعة إسرائيلية كاملة لم تستطع إسرائيل أن تلتزمه، أو تتعايش معه.

أمّا ثاني الأساسيات فهو القناعة بأنّ البحث عن حل الدولتين أصبح مدعاة للرتاء، ذلك أنّه يقف على حدود المستحيل، بعد أنّ مزق جدار الفصل العنصري الوحدة الجغرافية لما يسمى بـ "الضفة الغربية"، وجاءت المستوطنات تقطع أوصالها تقطيعاً يحول دون أي تواصل جغرافي. إنّ وجود 650000 مستوطن، في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، يؤكد عدم جدوى البحث في هذا البديل، لا سيما أنّ الجيش الإسرائيلي يقوم على حمايتهم وتسليحهم، وأصبحوا قوة لا يستهان بها إلى درجة أنهم أصبحوا - بحسب تعبير أكاديميين إسرائيليين - "أسياد البلاد". إنّ السلوك الإسرائيلي في بناء الجدار وإنشاء معظمه على الأراضي المحتلة، وبناء المستوطنات فيها، وجلب مئات الآلاف من المستوطنين، يدلل بما لا يقبل الشك على أنّ إسرائيل لا تعترف بأي حدود منذ التوصية بتقسيم فلسطين في 1947، إلى احتلالها في 1949 حوالي 22% من أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة، إلى حدود الرابع من حزيران 1967. وإذا كان هذا السلوك الإسرائيلي واضحاً ووقر ذلك في ذهن القادة الفلسطينيين إلى حدّ القناعة، فلماذا التمسك بحل الدولتين وترداد مقولة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، وقد شطبت إسرائيل الحدود كل الحدود؟

سوف نواجه اعتراضاً على ذلك، ولا سيما من العالم الغربي، ذلك أنّ الصهيونية فرع من فروع الإمبريالية العالمية. وإذا كان هذا العالم الغربي حريصاً على حل الدولتين، فقد كان عليه وقف المعونات الموجهة إلى إسرائيل وتجفيف المستوطنات وفرض الحل لخلق مناخ ملائم للدولتين، وهذا في ظني لن يحدث.

أمّا ثالث هذه الأسس فهو الاعتصام بمبدأ أنّ قضية فلسطين هي قضية عربية، وليس من مبرر لإعادة تأكيد ذلك أو شرحه. ولولا الاحتضان العربي، الرسمي على هزاله، والشعبي على زخمه وثباته، لما تمكن الفلسطينيون من الثبات على موقفهم وتمسكهم بحقوقهم بلا كلل أو خوف طوال هذه العقود. ويجب استعادة أفواج المقاتلين العرب الذين التحقوا بالثورة الفلسطينية منذ بداياتها حتى دخول عصر التنازلات.

أمّا رابع الأسس، وربما أهمها، فهو بناء القوى الذاتية للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن حضوره لا سيما في ذلك قطاع المرأة. ويجب التوقف عن استجداء المعونة والمساعدة، والعمل بدلاً من ذلك على بناء القوى الذاتية والمؤسسات الفلسطينية لإعادة تأهيل الفلسطيني الذي حوَّص وضلَّ الطريق عبر المساومات والمشاريع التي لا تنتهي. ولا يكفي الحديث عن الثوابت الوطنية من دون خلق أو إعادة خلق إنسان فلسطيني، يكون قادراً على حماية هذه الثوابت وجعلها عقيدة وطنية.

وإذا استقرت قناعة النخب الفلسطينية على ذلك، فإنّ الخطوة الأولى لإعادة النظر في المشروع الوطني الفلسطيني يجب أن تكون التخلص من جميع اتفاقات أوسلو وتصفية تركتها، والخروج من هذا المسار مهما كلف الثمن. لقد أغلقت هذه الاتفاقات الأفق أمام تطور النضال الفلسطيني وتحولت أجهزة منظمة التحرير، بسبب هذه الاتفاقات، إلى مجرد أجهزة أمنية في خدمة الأمن الإسرائيلي، وتحولت كوادرها إلى متقاعدين يذهبون في آخر الشهر إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي هي الحكومة الفلسطينية، لاقتضاء رواتبهم.

ولا بدّ بعد ذلك، أو مترافقاً معه، من فتح النقاش المعمق والمجرب حول البدائل المتاحة لطرح حل لهذا النزاع الدموي. أيكمن الحل في العودة إلى الميثاق الوطني وإعادة طرح التحرير الكامل من النهر إلى البحر، أم إعادة طرح الدولة الديمقراطية العلمانية، أم حل الدولة الواحدة بقوميتين؟ إنّ هذا يقتضي إعادة النظر في برنامج 1974 وإعلان الجزائر. ومن الواضح أنّ لكل بديل سلبياته وإيجابياته.

إنّ تحديد البديل سوف يحدد أدوات النضال لإنجاز ذلك، ويحدد مسار المواجهة السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعقائدية والمسلحة. إنّ القبول بالبديل الذي يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية مثلاً، يقتضي تكثيف الحرب العقائدية وفضح الممارسات والتشريعات الصهيونية والمناداة بتفكيك مؤسسة الأبارتهايد القائمة حالياً على أربعة وخمسين قانوناً تطبق ليس في إسرائيل فقط بل في الأراضي المحتلة أيضاً. أمّا طرح بديل التحرير الكامل من النهر إلى البحر فإنّه يقتضي، إضافة إلى أدوات النضال الأخرى، التركيز على حرب تحرير وطنية.

إنّ إعادة صوغ ميثاق وطني جديد يقتضي رسم ثوابت لأي مفاوضات سياسية تجري سواء مع العدو الرئيس أو الوسطاء ذوي النيات الحسنة والسيئة على حدّ سواء. إنّ تجربة مفاوضات أوسلو يجب أن تكون ماثلة في ذهن الفلسطينيين على الدوام. إنّ الخلية السرية التي قادت المفاوضات لم تكن مؤهلة لقيادة مثل هذه المفاوضات ولمسألة مثل المسألة الفلسطينية في غاية التعقيد، وقد طغى على سلوك هذه الخلية "السذاجة" و"حسن النية". وهي خلية قادمة من "خارج الأراضي المحتلة"، ولذلك كانت هموم هذه الخلية تختلف اختلافاً جوهرياً عن هموم فلسطيني الداخل. وللتدليل على ذلك، كانت هموم المرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي والعناصر الرئيسة في وفده تركز على وقف الاستيطان، بينما كانت هموم الخلية السرية اقتناص اعتراف إسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. إنّ أي مفاوضات لا تجري من دون تمثيل من مناطق الشتات الفلسطيني كافة، ولا سيما من الداخل والمخيمات، سوف تصاب بالعوار.

وختاماً، فإنّ إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد يحتاج إلى عملية تنقيف وتنوير وانتقاد ذاتي لكل ما جرى سواء في داخل فلسطين أو خارجها. ولا بدّ من فتح نقاش واسع تشترك فيه الأطياف كافة للوصول إلى قواسم مشتركة، وأرى أنّ النقاش سوف يتركز على الاتفاق على البديل أكثر من أي بند آخر.

وربما كان من الملائم أن نؤكد أنّ إعادة صوغ المشروع الجديد يجب ألاّ يمنع الفلسطينيين من التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لن يعاد بناؤها إلاّ بعد أن يتمّ الاتفاق على المشروع الجديد.